

سلسلة التأمّلات

الدروس المستفادة من التقييمات:

الدعم المُقدّم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحماية الاجتماعية
في البلدان المنكوبة بالأزمات

مقدمة

تُعدّ جائحة «كوفيد-19» أشدّ أزمة صحية عالمية يشهدها عصرنا الحالي، ولها عواقب اجتماعية واقتصادية وسياسية مدمرة في جميع أنحاء العالم، وخسائر مأساوية في الأرواح. ويضطّلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه طرفاً فاعلاً رئيسياً في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بدور هام في صياغة وقيادة استجابة الأمم المتحدة للأزمة.

ولدعم استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجائحة «كوفيد-19»، أجرى مكتب التقييم المستقل استعراضاً للدروس المستفادة من التقييمات السابقة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياقات الأزمات. ويتمثّل الغرض من ذلك في تقديم المشورة القائمة على الأدلة إلى المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تستجيب لطلبات المساعدة في التأهّب لجائحة «كوفيد-19» والتصدي لها والتعافي منها، مع التركيز بصفة خاصة على الفئات الأكثر ضعفاً.

تركز هذه الورقة على دعم الحماية الاجتماعية، وهي واحدة من سلسلة من المنتجات المعرفية الصادرة عن مكتب التقييم المستقل وتركز على مجالات هامة من الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان المنكوبة بالأزمات.

المنهجية

يُعدّ هذا التقييم بمثابة تقييم سريع للأدلة، ويهدف إلى توفير توليفة متوازنة من الأدلة التقييمية المنشورة على الموقع الشبكي [لمركز الموارد التقييمية](#) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدى العقد الماضي. وشكّلت التقييمات القطرية والمواضيعية التي أجرتها المنظمة مصدراً هاماً، نظراً لاستقلاليتها ومصداقيتها العالية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى النظر في إجراء تقييمات لامركزية عالية الجودة بتكليف من المكاتب القطرية. وفي كل عملية استعراض، جرى التركيز على تحديد النتائج والاستنتاجات والتوصيات المتسقة التي تستخلص الدروس ذات الصلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويسعى التحليل إلى تقديم رؤى عملية وحسنة التوقيت لدعم صانعي القرار في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الاستجابة الفعّالة للأزمات. وهي ليست دراسة شاملة للمطبوعات العامة والمؤلفات العلمية المتعلقة بالدعم المقدم في أوقات الأزمات.

تضطلع شبكات الحماية الاجتماعية والسلامة الاجتماعية الفعالة بدورٍ أساسيٍّ في الاستجابة لأزمة «كوفيد-19». ويمكن لهذه الجهود أن تدعم جهود التأهب الوطنية في تعزيز السياسات والنُظُم المؤسسية وعمليات الحماية الاجتماعية التي من شأنها أن تقلل من أثر الأزمة على الفئات الأشد أفقرًا من السكان، فضلاً عن الاستجابة لاحتياجات الدخل في أثناء الأزمة وبعدها مباشرة.

ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للحكومات في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم لتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية. ويشمل ذلك تقديم الدعم لوضع سياسات تتصل بالحماية الاجتماعية، مثل تدابير الأمن الغذائي، والتحويلات النقدية، وبرامج النقد مقابل العمل، وغير ذلك من تدابير شبكة الأمان الاجتماعي. وتحدد هذه الورقة بعض الدروس الرئيسية المستفادة من تقييم الدعم السابق الذي قدّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحماية الاجتماعية - مع التركيز بوجهٍ خاصٍ على استعادة نُظُم الحماية الاجتماعية وتعزيزها في أثناء الأزمات وبعدها.

لمحة سريعة – الدروس المستفادة

<p>1 يُساهم تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية في الاستجابة الفعالة للأزمات.</p>	<p>2 يعود استهداف القطاعات المعرضة للخطر، ولا سيما تلك التي توفر فرص العمل، بفوئد إيجابية على جهود الحماية الاجتماعية.</p>	<p>3 يُعدّ إضفاء الطابع المؤسسي على تدابير شبكة الأمان الاجتماعي وعملياتها أمراً أساسياً لنجاحها.</p>
<p>4 يُساهم استخدام التكنولوجيا في تقديم المساعدة في مجال الحماية الاجتماعية في تحسين الكفاءة والاستهداف.</p>	<p>5 لتطبيق منظور جنساني على جميع عناصر إطار الحماية الاجتماعية أثرٌ إيجابيٌّ على الشمولية والفاعلية.</p>	<p>6 تُساهم الشركات في تعزيز استدامة تدابير الحماية الاجتماعية.</p>

الدروس المستفادة

1 | يُساهم تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية في الاستجابة الفعالة للأزمات.

يمكن أن تُمثّل الأزمات، وتدابير الاستجابة الفورية المصاحبة لها، فرصةً لتوسيع وتحسين سياسات ونُظُم الحماية الاجتماعية القائمة بعد الانتعاش. ويشمل ذلك الاستفادة من تدابير الاستجابة للأزمات لتحسين جودة النُظُم القائمة وتغطيتها على المدى الطويل، وتعزيز التأهب للأزمات في المستقبل - على سبيل المثال عن طريق إدراج الحماية الاجتماعية في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث لدعم القدرة على الصمود والتكيّف على المدى الطويل؛ أو تدابير الحماية الاجتماعية كجزءٍ من البرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر. ففي أعقاب الثورة والأزمة السياسية، اعتمدت مصر تدابير سياسية ومؤسسية لتعزيز برامج التحويلات النقدية الوطنية للمجتمعات المحلية المستضعفة، بما في ذلك كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأسر التي تعاني الفقر. وبالمثل، تُساهم سياسات الحماية الاجتماعية الوطنية في غامبيا وتزانيا وبليز في تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي.¹ وعلى الرغم من عدم وجود أزمة، فإنّ موريشيوس وضعت خطة مارشال لمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي من خلال خطة متكاملة للحماية الاجتماعية وإنشاء سجل اجتماعي وطني لاستهداف المساعدة الاجتماعية وإدارتها.² وتُعد خطة مارشال ابتكاراً في مجال الحماية الاجتماعية في أفريقيا، تتألف من 39 اقتراحاً قابلاً للتنفيذ ومحسوب التكاليف للوصول إلى مواطني

2 | يعود استهداف القطاعات المعرضة للخطر، ولا سيما تلك التي توفر فرص العمل، بفوئد إيجابية على جهود

موريثيوس الذين يعيشون في فقر مدقع - وتشمل مجموعة متنوعة من تدابير الدعم بما في ذلك التحويلات النقدية، والدعم التعليمي، والتدريب على المهارات، والتنسيب الوظيفي، وتطوير الأعمال التجارية الصغيرة، والإسكان الاجتماعي، ورعاية الأطفال.

كثيراً ما تبوء تدابير الحماية الاجتماعية الشاملة بالفشل نتيجةً للتكاليف المترتبة عنها. ولذلك، تُركّز معظم البلدان على استهداف الفئات الضعيفة بصفةٍ خاصة. وبالذهاب إلى أبعد من ذلك، يتعيّن على القطاعات الأكثر تضرراً خلال الأزمة ألاّ تصبّ اهتمامها على الإنعاش فحسب، بل على ضمان عدم فقدان الوظائف التي توفرها أيضاً. في الماضي، استُخدمت بنجاح جِزَم اقتصادية وتدابير للحماية الاجتماعية تستهدف القطاعات الضعيفة لحماية الوظائف أثناء الأزمات. فعلى سبيل المثال، أثّرت أمواج تسونامي في المحيط الهندي تأثيراً شديداً على السياحة في تايلند وسري لانكا وإندونيسيا، وكان لذلك عواقب وخيمة على فرص العمل وسُبل كسب العيش.³ واتخذت البلدان الثلاثة تدابير لإنعاش قطاع السياحة والحد من أثر الأزمة على المجتمعات المحلية التابعة. واستند نجاح هذه البرامج إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية بشكلٍ متزامن وتقديم إعانات لقطاع السياحة، فضلاً عن اتخاذ تدابير محددة لتعجيل بعودة السياح من خلال باقات سياحية مميزة.

يُعد العمال غير النظاميين والعمال المشتغلين بأجر أكثر عُرضةً للصدمات والأزمات الاقتصادية؛ وبالتالي، يجب أن يحظى استهداف هذه الفئات بالأولوية. وتشكل البرامج الوطنية لتوفير فرص العمل في عدة بلدان، مثل الهند وباكستان، آليات هامة لاستهداف المساعدة الاجتماعية وضمان الحد الأدنى من العمل.⁴ وقد أثبتت هذه البرامج أنها آليات فعالة لتقديم التحويلات النقدية بطريقةٍ محددة الأهداف في أثناء الأزمات. ومن الدروس المستفادة من دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع البلدان المتضررة من الأزمة، على سبيل المثال في سوريا، أنّ هناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة لضمان قدرة شبكات الأمان الاجتماعي على تقديم المساعدة في الوقت المناسب للأسر المعيشية الفقيرة من أجل التعامل بشكلٍ أفضل مع الأزمة وتقليل آليات التكيف السلبية، مثل بيع الأصول المستخدمة لكسب العيش أو الحالات القصوى التي تشهد اندفاع الشباب نحو الفكر المتطرف.⁵

3

يُعدّ إضفاء الطابع المؤسسي على تدابير شبكة الأمان الاجتماعي وعملياتها أمراً أساسياً لنجاحها.

للتحويلات النقدية وغيرها من شبكات الأمان الاجتماعي أهميةٌ حاسمة في تلبية الاحتياجات الأساسية في أثناء الاستجابة للأزمات. وثمة معلومات موثقة تفيد بأن التحويلات النقدية/المشروطة تؤدي دوراً هاماً في بناء القدرة على الصمود، والحفاظ على التماسك الاجتماعي، وحماية الفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيما في المراحل المبكرة من الأزمة. ويقلل استخدام النقد من استراتيجيات التكيف الضارة التي تؤثر سلباً على الفرص وسُبل كسب العيش الطويلة الأجل للأفراد، مثل بيع الأصول الأساسية، وسوء التغذية، والوقوع في براثن الديون. وعلى الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يدعم التحويلات النقدية إلا في عددٍ قليلٍ من البلدان، فإنّ هناك دروساً قيّمة يمكن استخلاصها. يبيّن الدعم الذي قدّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتحويلات النقدية في هايتي مدى أهمية أخذ قابلية الإنجاز بعين الاعتبار في التصميم، بالنظر إلى القدرة المؤسسية وغيرها من العوامل.⁶ فعلى سبيل المثال، تبين أنّ التحويلات النقدية المشروطة ليست أنسب أداة في الاستجابة لإعصار هايتي، ذلك لأنّ العبء الإضافي لرصد الامتثال أدى إلى تأخير الاستجابة. وفي حين أنّ عمليات الاستهداف الخاضعة للمساءلة هامة، فإنّ تجربة هايتي تُبيّن أنه ينبغي اتخاذ الحذر للتأكد من ألاّ تعطلّ هذه العمليات التنفيذ وتزيد من تكلفته. وتبيّن تجربة هايتي أيضاً أنّ الاستراتيجية المعتمدة للوقاية من المخاطر والتخفيف من حدتها، فضلاً عن تنمية القدرات المحلية، تُحسّن، في إطار إنساني، فاعليّة التحويلات النقدية.

يُساعد إضفاء الطابع المؤسسي على برامج النقد مقابل العمل، ولا سيما الروابط مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية، على الحد من حجم الخسائر والمعاناة البشرية في أثناء الأزمات. ويمكن دمج برامج النقد مقابل العمل، وإن لم تكن ممكنة عند الاستجابة الفورية، في تدابير شبكة الأمان الاجتماعي خلال مرحلة إعادة الإعمار. وبيّن قطاع عريض من مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالنقد مقابل العمل في حالات الأزمات أنّ النتائج تكون أكثر استدامة لتحسين سبل كسب العيش والحفاظ على الهياكل الأساسية عندما تركز إلى عمليات التنمية المحلية. ومن الأمثلة المبتكرة على ذلك عنصر الحماية الاجتماعية في نهج 6×3 المتبع لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي جرى تجربته في بلدان مثل بوروندي واليمن.⁷ وبالمقارنة ببرامج النقد مقابل العمل القياسية، لا يركز نهج 6×3 على توليد الدخل الفوري وضخ رأس المال في الاقتصاد المحلي فحسب، بل يشجع أيضاً المستفيدين على توفير جزء صغير من إيراداتهم للاستثمار في الأصول أو الأعمال التجارية الجديدة في نهاية البرنامج. وقد نجحت هذه البرامج في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحفيز الانتعاش الاقتصادي المحلي. وثمة درس رئيسي آخر هو أن العوامل الثقافية تستوجب الانتباه عند تنفيذ برامج النقد مقابل العمل. فالدعم الذي قدّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا وهايبي واليمن يكشف عن إجماع المرأة عن المشاركة في برامج النقد مقابل العمل.⁸ وينبغي استكشاف خيارات بديلة لتعزيز حصول المرأة على الوظائف وسبل كسب العيش.

إنّ تعطلّ سبل كسب العيش هي مشكلةٌ تحتل موقعاً أساسياً بين مجمل الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن كثيرٍ من الأزمات. ويتيح إدماج برامج الحماية الاجتماعية مع دعم سبل كسب العيش فرصةً لتعزيز القدرة على الصمود وتعزيز الانتعاش بعد الأزمة. ومن ثم، فإنّ ربط تدابير الحماية الاجتماعية ببرمجة سبل كسب العيش يمكن أن يتيح فرصةً لمعالجة أوجه الضعف القصيرة الأجل وتعزيز الانتعاش الطويل الأجل. ففي أعقاب زلزال الإكوادور عام 2016 وزلزال إندونيسيا عام 2018، وكذلك في سياق النزاع الذي طال أمده في سوريا، جرى ترسيخ مبادرات النقد مقابل العمل في برامج إنشاء الأصول لاستعادة المرافق والبنية التحتية الاجتماعية المتضررة، مثل المدارس وشبكات المياه ومراكز الرعاية الصحية.

4

يُساهم استخدام التكنولوجيا في تقديم المساعدة في مجال الحماية الاجتماعية في تحسين الكفاءة والاستهداف.

يُيسّر التقدّم في مجال التكنولوجيا توفير الحماية الاجتماعية في الأزمات، وعلى سبيل المثال في هيئة تمويلٍ رقي. فاستجابةً لأزمة مرض فيروس إيبولا، نقدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحويلات نقدية للتعافي موجهة إلى الناجين المتضررين في سيراليون.⁹ وقد أُديرت هذه البرامج باستخدام النُظم النقدية الإلكترونية المستخدمة حالياً لدى مُقدّمي خدمات الهاتف الوطنية لتحقيق إيصال آمن وفعال للمساعدة، وفي الوقت نفسه، تعزيز الشمول المالي. وبالمثل، أدّى استخدام الاستدلال البيولوجي وتقنية سلسلة الكتل (Blockchain) في الأردن إلى تحسين جودة التكلفة وكفاءتها في المساعدة الاجتماعية مع تقليل فرص الاحتيال وازدواجية الخدمات وسوء الاستهداف.¹⁰

تلعب الرقمنة دوراً أساسياً في رصد برامج الحماية الاجتماعية واستهدافها. ويُعدّ السجل الموحد للمستفيدين في ملاوي، الذي يعمل كسجل اجتماعي وطني، مثالاً على استخدام نظام تحديد الهوية الوطني لتحسين الاستهداف وكنظام معلومات فعّال للحماية الاجتماعية.¹¹ وفي الهند، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ خطة المهاتما غاندي الوطنية لضمان العمالة الريفية، وهو أكبر برنامج لضمان العمالة في العالم. وقد تعرّز تأكيد الخطة على حقوق العمال وشفافيتها من خلال إنشاء النظام التفاعلي لتكنولوجيا المعلومات.¹²

على الرغم من الأثر غير المتناسب للأزمات على المرأة، فإن الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي لم تبذل بعد الاهتمام الكافي لهذا الاختلال. ولذلك، من الأهمية بمكان التركيز على الاحتياجات الاقتصادية للمرأة وتطبيق منظور جنساني على جميع عناصر إطار الحماية الاجتماعية. فالمخاطر الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تواجهها المرأة تتطلب اتخاذ تدابير حماية اجتماعية تراعي المنظور الجنساني وشبكات الأمان الاجتماعي. وفي حين أن هناك أمثلة حظيت فيها قضايا المرأة والاعتبارات الجنسانية باهتمام كاف، على سبيل المثال في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدراج البعد الجنساني في نظام الحماية الاجتماعية القائم في الجمهورية الدومينيكية، فإن هناك حاجة إلى بذل جهود أكثر استدامة لتحسين شمولية تدابير الحماية الاجتماعية.¹³

في جميع البلدان التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تؤكد برامج الحماية الاجتماعية على أهمية فهم السياق الذي تُنفَّذ فيه البرامج، على سبيل المثال في ما يتعلق بالمعايير الثقافية التي تفرض قيوداً على عمل المرأة، والأدوار الاجتماعية المتعددة التي تؤديها المرأة، وديناميات القوة الجنسانية. ومن الأهمية بمكان فهم الكيفية التي يجري بها صياغة برامج الحماية الاجتماعية من الناحية المفاهيمية وتنفيذها ورصدها لضمان المشاركة الاقتصادية للمرأة. ولذلك، من المهم للغاية تطبيق منظور جنساني على تحليل برامج الحماية الاجتماعية وتصميمها وتنفيذها. ومن الدروس الرئيسية المستفادة من السياقات المتعلقة بالأزمات وغير الأزمات على حد سواء أنه ينبغي بذل جهود متضافرة لتجنب القوالب النمطية الجنسانية في تدخلات شبكات الأمان الاجتماعي للمرأة.

استناداً إلى تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثبت في كثيرٍ من الأحيان أنه يصعب تنفيذ برامج جديدة للحماية الاجتماعية دون الاستفادة من أطر الحماية القائمة والشراكات المحلية القوية. ففي أوقات الأزمات، عندما تكون سرعة المساعدة الاجتماعية وتوسيع نطاقها من الأولويات العليا، من الأفضل الاعتماد على المنابر والأدوات القائمة المشتركة بين الوكالات أو المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة التي جرى اختبارها وتنسيقها على نطاقٍ واسع عبر الشركاء المنفّذين. وينطبق الشيء نفسه على الانتعاش بعد الأزمة: فالأصول والنُظم والشراكات التي جرى تطويرها كجزءٍ من الاستجابة الفورية تتيح فرصة للاندماج في أطر الحماية الاجتماعية الوطنية لبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل. وفي حين أنه يُعترف بأهمية التعاون، فإن التعاون الدولي لا يزال منكفئاً على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، فشلت جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز الحماية الاجتماعية في بلدان مثل أنغولا أو غواتيمالا بسبب الافتقار إلى الموارد المشتركة والشراكات.¹⁴ وتنطوي استثمارات القطاع الخاص على إمكانية النهوض بمبادرات الحماية الاجتماعية. وتبيّن تجارب البرامج القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التدابير الحكومية وحدها لا يمكن أن تدعم تدابير الحماية الاجتماعية وأن مساهمات القطاع الخاص ضرورية. فالقطاع الخاص والحماية الاجتماعية يكمل أحدهما الآخر ولكن لا يزال يتعين تسخيرهما بصورة منهجية. وعلى سبيل المثال، يُنظر إلى قطاع التأمين الخاص على أنه يكمل الجهود الحكومية في هذا المجال. فتوفير فرص العمل وتعزيز الهياكل الأساسية لسُبل كسب العيش هما مجالان يُظهران ما تنطوي عليه مشاركة القطاع الخاص فيهما من إمكانات كبيرة. ومع أن القطاع الخاص غير مُدرج في مجال دعم الحماية الاجتماعية، فقد أثبتت البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن لمشاركة القطاع الخاص جدوى في تعزيز سُبل كسب العيش في سياقات الأزمات. ففي السودان، كانت مشاركة القطاع الخاص في مجال الطاقة الشمسية محفزة على إحداث تحولٍ في سُبل كسب العيش بقطاع الزراعة.¹⁵

- ¹الإلقاء نظرة عامة، راجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 'عدم تخلف أحد عن الركب: دليلٌ تمهيديٌّ بشأن الحماية الاجتماعية للاختصاصيين الممارسين' (2016)
- ²تقييم الدعم المُقدّم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحد من الفقر في أقل البلدان نمواً (2018)
- ³التقييم المشترك للاستجابة الدولية لكارثة تسونامي في المحيط الهندي (2006)
- ⁴تقييم نتائج التنمية في الهند (2012) وتقييم نتائج التنمية في الهند (2002)
- ⁵التقييم المستقل للبرنامج القطري في سوريا (2020 - سيصدر قريباً)
- ⁶الدروس المبكرة المستفادة من تدخلات التحويلات النقدية في مرحلة ما بعد إعصار مانيو في هايتي (2017)
- ⁷التقييم المستقل للبرنامج القطري في اليمن (2018) والتقييم النهائي للاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المتضررين من النزاع في بوروندي (2015)
- ⁸التقييم المستقل للبرنامج القطري في اليمن (2018) والتقييم المستقل للبرنامج القطري في سوريا (2020 - سيصدر قريباً)
- ⁹التقييم النهائي لمشروع إعادة التأهيل الاجتماعي والمدفوعات المقدمة إلى الناجين من مرض فيروس إيبولا (2017)
- ¹⁰تعزيز الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة في الاستجابة للأزمة السورية (2018)
- ¹¹تقييم الدعم المُقدّم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحد من الفقر في أقل البلدان نمواً (2018)
- ¹²تقييم نتائج التنمية في الهند (2012)
- ¹³تقييم نتائج التنمية في الجمهورية الدومينيكية (2016)
- ¹⁴التقييم المستقل للبرنامج القطري في أنغولا (2018) والتقييم المستقل للبرنامج القطري في غواتيمالا (2019)
- ¹⁵تقييم الدعم المُقدّم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحد من الفقر في أقل البلدان نمواً (2018)

نبذة عن مكتب التقييم المستقل

يُقدّم مكتب التقييم المستقل، من خلال توليد أدلة موضوعية، الدعمَ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق قدر أكبر من المساءلة وتسهيل تحسين الدروس المستفادة من التجارب. ويعمل مكتب التقييم المستقل على تعزيز الفاعلية الإنمائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تقييماته البرنامجية والمواضيعية ويساهم في الشفافية التنظيمية.

حول سلسلة التأمّلات

تبحث سلسلة التأمّلات الصادرة عن مكتب التقييم المستقل في التقييمات السابقة وتستخلص الدروس المستفادة من عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع برامجها. وتعمل على تعبئة المعرفة التقييمية لتوفير رؤية قيّمة لتحسين عملية صنع القرار وتحسين النتائج الإنمائية. وتسلط هذه الطبعة الضوء على الدروس المستفادة من تقييمات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمات.